Embassy of the State of Qatar
Permanent Mission to the United Nations
& International Organizations
Vienna

سفارة دولة قطر
والبعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية
فيينا

State of Qatar, Item 4

بيان دولة قطر أمام الدورة الحادية والستين للجنة الفرعية القانونية

فيينا، ٢٨ مارس – ٨ ابريل ٢٠٢٢

السيدة الرئيس،

أود في البداية أن أهنئكم والسادة أعضاء المكتب على ترأسكم الدورة الحادية والستين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأعرب عن دعم دولة قطر الكامل لكم من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة، وأتوجه بالشكر والتقدير لمكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي على الإعداد الجيد لهذه الدورة لا سيما في ظلّ الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا.

السيدة الرئيس،

نؤمن بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية أضاف بعداً جديداً لوجود البشرية حاضراً ومستقبلاً، وأصبحت الفوائد المستمدة من استكشاف الفضاء الخارجي ومن استخدام تكنولوجيات الفضاء تؤدي دوراً رئيسيًّا في الحياة اليومية.

إن حوكمة الفضاء أمر يتطلب جهودًا متعددة الأطراف لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي وتحديدا الالتزامات الواردة في معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وانطلاقاً من اقتناعنا الراسخ بضرورة إعلاء قيم التعاون الدولي، ينبغي أن يُنفذ أي نشاط من أنشطة الفضاء الخارجي وفقاً لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، باعتبارها أساساً متعدّد الأطراف للقانون الدولي للفضاء، حيث تم بموجبها إرساء المبادئ الأساسية للقانون الدولي للفضاء.

ونسلّم بدور لجنة الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، إلى جانب لجنتها الفرعية القانونية ولجنتها الفرعية العلمية والتقنية، في كفالة أن يظل الفضاء الخارجي بيئة تشغيلية مستقرة وصالحة للاستخدام من جانب الأجيال الحالية والمقبلة، كما نؤكد على الدور المهم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في بناء القدرات المتعلقة بالقانون الدولي للفضاء، وتبادل المعلومات المتعلقة بقانون الفضاء وكيفية تطبيقه وتعزيزه، لاسيّما المهام التقنية للمكتب المتعلقة بالقانون لدولي للفضاء، منها حفظ سجل الأمم المتحدة للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وجمع ونشر معلومات عن حالة معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، والترويج للمعاهدات، وغيرها.

في ظل التحديات الجديدة الناشئة، وخصوصا بالنسبة إلى البلدان النامية، نؤكد على أهمية التعاون الدولي في إعلاء سيادة القانون، بما في ذلك معايير قانون الفضاء المتصلة بذلك ودورها المهم في التعاون الدولي لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

ونظرا لأهمية سيادة القانون في الفضاء الخارجي، ندعو جميع الدول الى أن تنفَّذ أنشطتها الفضائية وفقاً للقانون الدولي والقواعد والأنظمة الدولية لضمان استخدام الفضاء بطريقة مستدامة وفي الأغراض السلمية حصراً، ونعبر عن القلق من إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضرورة أن تسهم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، إسهاماً فعلياً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيدة الرئيس

تعمل دولة قطر وفق خطة متدرجة وبعيدة المدى على توطين وترسيخ البنى الأساسية لأنشطتها في مجال الفضاء الخارجي وعلى إدماج علوم وتقنيات الفضاء في رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال توسيع وترسيخ البنى الأساسية لأنشطتها في مجال الفضاء الخارجي، وإعداد كوادر وطنية متخصصة في العلوم والتقنيات الفضائية، بالإضافة عقد اتفاقيات مع مؤسسات عالمية عريقة مختصة. وقّعت دولة قطر في عام 2020 اتفاق تعاون مع "وكالة ناسا" لتصميم أول قمر صناعي مخصص لدراسة المياه الجوفية وآثار التغير المناخي وتأثير ارتفاع منسوب البحار على المناطق الصحراوية والجافة والتي تشمل شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا ومن المتوقع إطلاقه في عام 2025.

وتهتم دولة قطر بتعزيز علاقتها مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي والاستفادة من خبرة المكتب التقنية في أنشطة بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء مما لها من أهمية فائقة في المضي قدماً في تطوير الجوانب العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، وفي زيادة المعرفة بالإطار القانوني الذي تُنفّذ ضمنه الأنشطة الفضائية.

السيدة الرئيس

إن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها توفّر أدوات لا غنى عنها في إيجاد حلول طويلة الأمد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما يجعل من الضروري مواصلة تعزيز التعاون الدولي في إعلاء معايير القانون الدولي للفضاء، خاصة في ظل التغييرات الكبيرة التي طرأت على أنشطة الفضاء وتزايد عدد المشاركين في هذه الأنشطة، مما يستلزم مساعي متعددة الأطراف لمواجهة التحديات الجديدة الناشئة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية.

وشكراً السيدة الرئيس.

****